

الدعم العربي للبنان يوجهه الخوف من النفوذ الإيراني

مجلس الوزراء اللبناني يكلف وزير الأشغال العامة والنقل بالتواصل مع سوريا



حزب الله يكبل لبنان

المتحالف مع حزب الله المعارض للإجماع العربي في الملف السوري وملفات إقليمية أخرى. ولا تبدي السعودية ودول عربية أخرى اهتماما واضحا بالآزمة السياسية في لبنان، أو لعب أي دور مشابه لدور هذه الدول في جمع الأطراف المختلفة، كما حدث في الطائف، للوصول إلى اتفاق جديد ينهي الخلافات بين القوى اللبنانية المتصارعة.

ويرى مراقبون أن التخلي العربي عن لبنان قد يقاوم أزمته السياسية والاقتصادية واحتمالات تعميق الانقسامات بين القوى السياسية الفاعلة بعد ما شهدته بيروت في 14 أكتوبر الجاري من اشتباكات دموية بين حزب القوات اللبنانية (مسيحي) ومسلحي حزب الله وحركة أمل.

ولا تزال هذه الانقسامات اللبنانية تشكل عاملا من عوامل الاقتتال الداخلي واسع النطاق، ما يندثر بفوضى أمنية أو حرب أهلية جديدة تهدد بتفكك الدولة اللبنانية وانهارها.

تعقيد الأزمات التي يعاني منها بعد ثورات الربيع العربي وحالة الانقسام التي شهدتها الساحة العربية بين قوى ودول مؤيدة لهذه الثورات وأخرى معارضة لها، إضافة إلى تأثير النفوذ الإيراني الذي اتسع أفقيا ليشمل سوريا، عبر حلفاء لبنانيين مثل حزب الله.

وفي مقابل ذلك أخرجت تدخلات حزب الله الخارجية في اليمن وسوريا الدولة اللبنانية من حياديته، التي حددها إعلان بعدد لعام 2012 بشأن السياسة الخارجية بعد جولات من الحوار الوطني شارك فيها الحزب، وكانت تهدف إلى التعايش الداخلي والنأي بالنفس عن التدخل في النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية، مثل التوترات بين الولايات المتحدة وإيران والحرب الأهلية في سوريا.

ومن بين أهم عوامل التردد العربي في تقديم الدعم للدولة اللبنانية العلاقة الوثيقة بين حزب الله وإيران وتعاونهما في ملفي سوريا واليمن، إضافة إلى موقف التيار الوطني

إمدادات الوقود والكهرباء وشح الدواء والسلع الاستهلاكية الأساسية جراء التراجع الحاد في احتياطي لبنان من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.

وللآزمة الاقتصادية تداعيات على مؤسسات الدولة، ومنها مؤسسة الجيش التي تواجه أزمة مالية وتحتاج إلى مساعدات خارجية في مجالات شتى، من بينها الوجبات الغذائية، حيث قدمت إسبانيا ودول أخرى المزيد من المساعدات في هذا المجال، ومنها 70 طنا تقدمها قطر شهريا.

ولا يقول اللبنانيون كثيرا على إمكانية إحداث تغييرات إيجابية بعد الانتخابات البرلمانية المقررة في عام 2022، في ظل توقع أن تعود القوى التقليدية المهيمنة إلى صدارة المشهد السياسي، وهي القوى المتهمه بأنها مسؤولة عن أوضاع لبنان السيئة، وتتمثل في الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل، بالإضافة إلى التيار الوطني الحر (مسيحي) بقيادة جبران باسيل المتحالف معهما. وأدت التدخلات الإقليمية في لبنان إلى زيادة

العقارية والسياحية وغيرها. لكن ثمة أسباب عديدة دفعت السعودية إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه لبنان عموما، والمساعدات المالية والعسكرية خصوصا، والاقتصار على مساعدات ذات صبغة إغاثية، عبر منظمات دولية، دون المرور بمؤسسات الدولة اللبنانية. ومن هذه الأسباب: توتر العلاقات بين السعودية وإيران منذ بداية عام 2016، وقبلها التدخل الإيراني في ملف اليمن (جاء السعودية) عبر دعم جماعة الحوثي منذ 2014، وتدخل حزب الله في سوريا منذ 2012 إلى جانب قوات النظام، وفرض الحزب سيطرته على معظم مؤسسات الدولة اللبنانية.

وتركز السعودية في سياستها تجاه لبنان على ثنائية استبعادها للمساهمة في إعادة إعمار لبنان، لكن مقابل إصلاحات جذرية تقود أولا إلى إنهاء هيمنة حزب الله على الدولة اللبنانية.

وتتشرط السعودية، وفقا لتصريحات وزير خارجيتها الأمير فيصل بن فرحان، أن أي مساعدة تقدمها إلى "الحكومة اللبنانية تعتمد على كيفية قيامها بإصلاحات جادة وملموسة، مع ضمان وصول المساعدات إلى المستفيدين منها، وليس الفاسدين الذين يسعون للسيطرة على مصرير لبنان".

وتقدم الإمارات مساعدات إنسانية للبنان، بالتعاون مع المنظمات والشركاء الدوليين. وتشارك قطر الجهود الدولية والإقليمية لضمان الاستقرار في لبنان وإيجاد حلول جذرية لأزمته، مع مواصلة تقديم المساعدات الإغاثية غير المشروطة للدولة اللبنانية.

ويعمل كل من الأردن والعراق على تجاوز الاعتبارات السياسية ومواقف المجتمع الدولي الداعية إلى الإصلاح كشرط لتقديم المساعدات للبنان.

وبالتنسيق مع مصر يعتزم الأردن تزويد لبنان بإمدادات الكهرباء والغاز عبر الأراضي السورية، فيما يقدم العراق المزيد من إمدادات النفط إلى لبنان.

ومنذ 2019 -ونتيجة للآزمة الاقتصادية الحادة- استمر مسار العملة اللبنانية في التراجع حيث خسرت حوالي 90 في المئة من قيمتها حتى اليوم، بالإضافة إلى نقص

لم يكد يمرّ الكثير من الوقت حتى برهنت الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي على أنها خاضعة لسيطرة حزب الله وأنها تشكلت وفق شروطه، وهو ما يضعف آمالها الضئيلة أصلا في تلقي دعم مالي عربي يوقف انهيارها الاقتصادي.

بيروت - يؤشر تكليف مجلس الوزراء اللبناني لوزير الأشغال العامة والنقل علي حمية بالتواصل مع النظام السوري، حليف حزب الله الاستراتيجي في المنطقة، على المزيد من تعقيد الأزمة في لبنان الذي يحتاج دعما ماليا عربيا يوقف الانهيار.

ومنذ تشكل الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي يراهن لبنان على دعم عربي -خاصة الدعم السعودي- من أجل تجاوز أزماته، إلا أن بوصلة الدعم يوجهها الخوف من النفوذ الإيراني.

ويأتي انفصاح لبنان على سوريا -وإن تم تسويق ذلك على أنه ضرورة اقتصادية ويضوء أخضر أميركي- ليؤكد ارتهاق الحكومة اللبنانية لأجندات حزب الله، وهو ما يجهض آمالها الضعيفة في استجلاب دعم مالي عربي.

ويثبت هذا الانفصاح فشل ميقاتي في البرهنة على أن حكومته لا تخضع لسيطرة حزب الله، وهو السبب الأساسي وراء تحفظ الرياض على دعم بيروت.

وفي الوقت الذي تقود فيه فرنسا جهودا من أجل حشد الدعم لتعزيز الاقتصاد اللبناني المتراجع بعد أكثر من عام منذ انفجار مرفأ العاصمة بيروت في الرابع من أغسطس 2020، ظل الموقف العربي عامة مترددا ومتراجعا عن الانخراط الواسع في جهود إعادة هذا الاقتصاد إلى حالة التعافي ومنع احتمالات انهيار البلد العربي.

ويشهد لبنان منذ أكتوبر 2019 حراكا شعبيا واحتجاجات على سوء إدارة مؤسسات الدولة وتراجع مستوى الخدمات وهبوط سعر الليرة اللبنانية بنحو 90 في المئة من قيمتها مقابل الدولار الأميركي، وانعكاسات ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلد يعاني منذ نحو عامين من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه.

وترفع الحركة الاحتجاجية شعارات مناهضة لكل من حزب الله، حليف طهران، والنفوذ الإيراني.

وفي الذكرى الأولى لانفجار المرفأ نظمت فرنسا في الرابع من أغسطس مؤتمرا "افتراضيا" هو الثالث خلال

ميثاق شرف بين الفصائل الفلسطينية لإنجاح الانتخابات المحلية

رام الله - وقعت فصائل فلسطينية الاثنين ميثاق شرف بشأن انتخابات المجالس المحلية (البلديات) لسنة 2021 المقرر الاقتراع في أولى مراحلها في الحادي عشر من ديسمبر المقبل.

وبحسب لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، تعهدت الفصائل الموقعة على ميثاق الشرف بالالتزام بتوفير بيئة انتخابية نزيهة وشفافة خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية للبلديات.

ومن المقرر فتح باب الترشح للانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى الثلاثاء على أن يستمر ذلك حتى الرابع من الشهر المقبل.

أكد رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر أهمية الميثاق "باعتباره وثيقة ينبع مضمونها من قانون الانتخابات، حيث يتعهد الموقعون عليها باحترام القانون ومراقبة سلوك القوائم والمرشحين التابعين لهيئاتهم الحزبية بما يسهم في تعزيز نزاهة الانتخابات".

أكد الميثاق على احترام الحريات ونتائج الانتخابات، والنقد باحكام قانون الانتخابات الفلسطيني وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية، بالإضافة إلى احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم.

ويصن الميثاق أيضا على الامتناع عن التشهير والذف والشتم والابتعاد عن إثارة النزعات أو استغلال المشاعر الدينية

أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

ويتطرق نص الميثاق إلى إلزام المرشحين بالامتناع عن التعرض المادي للحملات الانتخابية لغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين.

وتعهدت الفصائل في الميثاق بالتزامها بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من القوائم ومرشحيها، والإجماع على الالتزام بعدم حمل السلاح أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

ويلزم الميثاق ممثلي الفصائل الموقعة عليه بعدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف الحملات الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك بعدم الحصول على أموال من الخزينة العامة لتغطية مصاريف الحملات الانتخابية.

وستجري المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية دون قطاع غزة بعد رفض حركة حماس قرار إجرائها من "دون توافق وطني على ذلك".

وأجريت آخر انتخابات محلية فلسطينية في الثالث عشر من مايو عام 2017 وتلتها أخرى تكميلية في يوليو من ذات العام في الضفة الغربية دون قطاع غزة.

هاشميون.. لواء إيراني جديد في شرق سوريا

ويشير هؤلاء المراقبون إلى أن إيران فشلت في السيطرة عسكريا على شرق الفرات وتعمل الآن على السيطرة عليه من خلال دعم قيادات محلية موالية لها. وأكدت مصادر أن إيران دعمت عقد عشيرة بني سبا مؤتمرا في الثالث عشر من أكتوبر في منطقة القامشلي للهررب من اعتقالات النظام السوري والحصول على بعض المال.

كما يقدم قادة لواء هاشميون بعض الحوافز -مثل سلطة إجراء الأمور القانونية والمعاملات في الدوائر الحكومية- لجذب الشباب، وهو تكتيك تعتمده إيران لتجنيد الناس في المنطقة.

ويضيف حماد الأسعد "طهران تحاول نشر رسالة مفادها أن مقاتلي القبائل الذين يقاقلون مع قوات المعارضة المسلحة لا يمثلون العشائر. العديد من القبائل تدعم النظام السوري وإيران، مما يعمق الهوة بين أفراد نفس العشيرة".

وسلط تدهور الوضع الاقتصادي والأمني يقول مراقبون إن شباب المنطقة يسعون للانضمام إلى الميليشيات التابعة لإيران في محاولة للهروب من اعتقال النظام السوري والحصول على بعض المال.

كما يقدم قادة لواء هاشميون بعض الحوافز -مثل سلطة إجراء الأمور القانونية والمعاملات في الدوائر الحكومية- لجذب الشباب، وهو تكتيك تعتمده إيران لتجنيد الناس في المنطقة.

وحلب وريف دمشق. وتتمثل المهمة الرئيسية للواء هاشميون في تجنيد رجال القبائل وتحويل السكان قسراً إلى الشيعة من خلال رشوة زعماء القبائل ذوي النفوذ.



ويقود اللواء الجديد يوسف الحمدان الملقب بـ"أبو عيسى المشهاني"، إضافة إلى موسى المحمود الذي عينته طهران مؤخراً أحد وجهاء مدينة البوكمال.

وتدرك طهران جيداً تأثير القبائل في هذا الجزء من سوريا، حيث تمثل السكان الأصليين ذوي الكثافة السكانية الأكبر، وهو أمر يمكن أن يساعد في انتشار التشيع عبر المجتمعات السورية.

ويرى مراقبون أن إيران لجأت إلى القبائل لأنها لم تعد قادرة على تغطية كل جبهات القتال في ظل الخسائر المستمرة وفرار عشرات المقاتلين.

ويقول مضر حماد الأسعد المتحدث باسم مجلس العشائر السورية إن "إيران تستخدم القبائل العربية في تجنيد شبابها للقتال إلى جانب القوات الإيرانية وكسب ولائهم من خلال تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لهم. كما عينت إيران العديد من الشيوخ في محاولة لتقويض دور القبائل التي انضم الكثير منها إلى المعارضة السياسية".



ولاء طائفي لتثبيت النفوذ